د. أسعد غانم*

الصهيونية، ما بعد الصهيونية، وضد-الصهيونية في إسرائيل:

اليهود والعرب في الصراع حول طبيعة الدولة

احتل جدل ما بعد الصهيونية في اسرائيل في السنوات الأخيرة العناوين الرئيسية، وتمتع بتغطية إعلامية واسعة. إن الاهتمام في السياق الجديد للتحليل الذي يقدمه الخبراء بالعلوم الاجتماعية والمؤرخون للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي هو دون شك واحد من أكثر الفتوحات ايجابية في تاريخ البحث العلمي في اسرائيل. إن «الاكتشافات»[1] الجديدة التي قامت بها مجموعة من الباحثين الجدد، بقيادة البروفيسور بني موريس من جامعة بن غوريون في النقب، والدكتور ايلان بابي من جامعة حيفا، إضافة الى عدد آخر من المؤرخين «الجدد»، كانت نوعاً من الكشف المتجدد للتاريخ المعاصر لصراع قاسٍ ودمويّ. لقد تبع نبوءات بني موريس وبابي وآخرين، علماء اجتماع أمثال د. يوري رام من جامعة بن غوريون، ود. يوئاف بيلد من جامعة تل أبيب، وآخرين من الذين ركّزوا كعلماء اجتماع على فهم التاريخ المعاصر للعقدين الأخيرين واللحظة الحاضرة، بل إنهم وجدوا الشجاعة في التنبؤ للمستقبل.

ليس من شك أن كتابة علماء الاجتماع حول التطورات الأخيرة في المجتمع الإسرائيلي لم تكن ممكنة، أو على الأقل لم تكن لتؤجج الانتشار الأخير، لولا كتابات سلفهم الذين تحدّوا الاستنتاجات المحتفى بها للصهيونية حول الصراع، خاصة ما يتعلق بالطرد الجماعي القاسي والعنيف للفلسطينيين من بلدهم ولجوئهم إلى مخيمات اللجوء في الدول المجاورة. كان على أولئك المؤرخين أن يتعاملوا مع عدد كبير من التحديات الجادة في طريق نشرهم لاستنتاجات بحوثهم. إضافة إلى نشرهم لاكتشافات جديدة حول موضوع تمت دراسته لعدة أعوام وبدا وكأنه لا يقدم شيئاً جديداً، فقد أنجز هؤلاء المؤرخون بحثاً أرشيفياً مركّزاً، وأثبتوا أن الرواية التاريخية التي تقدمها اسرائيل، كما تم عرضها في اسرائيل والعالم، مليئة بالتشويهات، وحرّفت لمصلحة الجدل السياسي والإعلام الدعائي بين اسرائيل والعالم العربي. وكان على هؤلاء المؤرخون أيضاً أن يتعاملوا مع الرواية الإسرائيلية الناجحة والمسوقة جيداً، حيث ادعى المؤرخين الإسرائيليون، بما يعارض كل منطق، بأن اليهود هم الذين كانوا مهددين وأنهم عانوا فقط من نتائج الصراع وتأسيس دولة اسرائيل.

إن الرأي العام الإسرائيلي، ومعظمه يجد إغراء في المشاركة

* محاضر في قسم العلوم السياسية، جامعة حيفا

كولاج للفنان التشكيلي الاسرائيلي التقدمي تراتكوفر

(رغم بعض التأكيدات من قبل الجدل المعاصر لما بعد الصهيونية) صوّر هؤلاء الباحثين واكتشافاتهم بعداء، وأحياناً بتشجيع من المؤسسة الإسرائيلية الأكاديمية والسياسية، وجوبهوا بتهم «التعاون مع العدو» وكراهية الذات وتعابير أخرى مشابهة، ونعوت سلبية لأولئك المؤرخين الذين صدمت اكتشافاتهم الفلسطينيين والعرب رغم أن لا جديد فيها، بل كانت ترداداً لحقائق تاريخية موثقة ومنشورة على يد كثير من المؤرخين الفلسطينيين والعرب، أو حتى تم تعلمها من الآباء الفلسطينيين الذين شهدوا ما حدث العام ١٩٤٨، وحدّثوا أولادهم في كل فرصة مواتية.

إن جدل ما بعد الصهيونية الذي أثاره علماء الاجتماع المذكورون سابقاً، بُني إلى حد كبير على اكتشافات المؤرخين الجدد. كان ذلك الجدل قادراً على اختراق الماضي واقتراح بديل علمي ملموس لتحليل وفهم الوضع الراهن في المجتمع الإسرائيلي. إن هذا الجدل، إضافة إلى تقييم فحواه بالنسبة للفلسطينيين في اسرائيل، هو موضوع هذا المقال.

حسب رأيي، فإن الاختبار الحقيقي لتطور التيارات ألـ «ما بعد صهيونية» في اسرائيل هو وضع الأقلية الفلسطينية ومكانتها بالمقارنة مع الدولة وطبيعتها على ضوء التغيرات المتوقعة على مكانة وموقف الأغلبية اليهودية وطبيعة السياسية التي تتبناها الدولة إزاء الأقلية الفلسطينية. في هذا المقال لديّ القليل أو ربما لا شيء لأقوله حول السياسة الرسمية الحالية نحو الأقلية الفلسطينية في اسرائيل أو حول وضع هذه الأقلية كانعكاس لتلك السياسة، خاصة وأنني تعاملت مع هذه القضايا في مكان آخر[٢].

في هذا المقال سأعالج مطوّلاً سمتين أساسيتين لهما علاقة بموضوعي:

(١) توجه الغالبية اليهودية نحو الأقلية الفلسطينية ومكانتها في الدولة.

(٢) توجه الأقلية الفلسطينية نحو الصهيونية وشخصية الدولة الإسرائيلية.

نظريتي تقوم على أن المواقف التي تتمسك بها مكوّنات السكان في اسرائيل، اليهود والعرب، تختلف جوهرياً عن تلك المتوقعة من قبل السياق إلـ «ما بعد صهيوني». يحافظ اليهود على قيم صهيونية تقليدية، فيما يحمل العرب مواقف قوميّة ضد – صهيونية، رغم أن المجموعتين تتفقان على أنهما مواطنون لدولة مشتركة، وتلك سمة رسمية للعيش ليس لها معنى لإمكانية تطوير هوية «إسرائيلية» مشتركة كتلك القائمة في فرنسا أو أي بلد ديمقراطي آخر.

١ – الالتزام الشعبي لليهود في اسرائيل نحو شخصية الدولة اليهودية – الصهيونية والإثنية:

ظهرت الصهيونية كحركة قومية تطمح إلى إقامة دولة يهودية في نهاية القرن التاسع عشر. قررت مجموعة طليعية من المثقفين من أصحاب الديانة اليهودية أن تتصرف على ضوء الروح القومية التي بدأت الانتشار في أوروبا وعلى خلفية سياسة التمييز العنصري للأنظمة الحاكمة في أوروبا ضد أبناء الدين اليهودي. في البداية، أخذت الحركة الصهيونية خطاها من الحركات القومية التي نشأت في وسط وشرق أوروبا، تلك الحركات القومية – الإثنية المؤسسة على روابط الدم القوية بين كافة أعضاء المجموعة الإثنية الواحدة جنباً إلى جنب مع التطلعات التي رسمها منظروا ومؤسسو تلك الحركات في محاولة لإيجاد خيوط رابطة (حقيقية أو وهمية) من

التاريخ المشترك، والثقافة المشتركة، الدين المشترك، الأصول المشتركة، بما في ذلك الموقع الجغرافي الذي يرونه بيتاً أصلياً لأعضاء المجموعة.

لقد نظر الأوروبيون، بمن فيهم أعضاء من الديانات اليهودية، بريبة نحو تلك الحركة الجديدة، ولكنها بعد مرور مراحل بطيئة استطاعت أن تجذب مجموعات من اليهود في بولندا، ألمانيا، الامبراطورية النمساوية – الهنغارية، روسيا، وبلدان أخرى لإقناعهم بحاجة الهجرة إلى فلسطين (التي أطلقوا عليها «أرض إسرائيل» أو «القدس»). وكانت أول موجة مهمة للهجرة قد جاءت من أوروبا الشرقية ١٨٨٠ – ١٨٨٢. وقد وجهت البوصلة نحو الأفراد العاديين. تبع ذلك موجات هجرة أخرى إلى البلاد، تسارعت بعد تأسيس دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨. وحين أضيف هؤلاء إلى عشرات آلاف اليهود الذين عاشوا باستمرار في فلسطين، ناهيك عن الزيادة الطبيعية، فقد تشكلت أغلبية يهودية في البلاد قوامها ٨٢٪ أو قرابة خمسة ملايين نسمة من بين ستة ملايين مواطن في اسرائيل.

وقبل وصولهم إلى البلاد، مرّ المهاجرون اليهود بمجموعة من التلقينات لإقناعهم بالمشروع اليهودي القومي. واستخدمت الحركة الصهيونية ومؤسساتها التنظيمية مثل المنظمة الصهيونية ووسائل التعليم والإعلام الدعائي وتم استخدام التاريخ الخاص لكل منطقة جغرافية لإقناع سكانها اليهود بالحاجة للهجرة إلى فلسطين والمشاركة في بناء الدولة اليهودية في وطن الأجداد. ليس من شك أن جهود الحركة الصهيونية طرحت ثماراً عظيمة، وظهر ذلك في هجرة عشرات آلاف اليهود من بلادهم الأصلية إلى فلسطين.

يحمل اليهود قيماً إثنية ثابتة بشكل متطرف ويتقبلها الجميع تقريباً، في التحليل النهائي، لا يهتم اليهود بدولة محايدة، بل بدولة ملتزمة بهمومهم

لم تكن الغالبية العظمى من اليهود تعرف العبرية قبل القدوم إلى فلسطين. كانت معرفتهم بالتاريخ اليهودي والثقافة اليهودية وحتى الدين اليهودي وطقوسه في الحد الأدنى، وسطحية تماماً. بشكل مشابه، يمكن تفهم أن التزامهم بدولة يهودية إثنية هو التزام هش وضعيف. لقد خبر المهاجرون عمليات متسارعة لـ «الاستيعاب» على أساس يهودي إثني في اسرائيل بفضل جهود الدولة وطليعتها. كان من شأن هذه العمليات زيادة مستوى الالتزام الذي أبداه اليهود نحو الدولة اليهودية وأهدافها الصهيونية. ساعد هذا الالتزام الدولة وقادتها في اتخاذ إجراءات متعددة للتقدم نحو تحقيق الأهداف الصهيونية وتعزيز الدولة الصهيونية، حتى عندما تتخذ خطوات تؤذي المواطنين الأصليين من الفلسطينيين الذين يعيشون في اسرائيل والضفة الغربية وغزة.

إن الأدبيات حول توجه الغالبية اليهودية نحو الأقلية العربية في البلاد وقضايا مشابهة أخرى – مثل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني وحلوله، الاعتراف بالفلسطينيين كشعب وليس كجزء من الأمة العربية فقط، العلاقات مع المواطنين العرب كأفراد، والمساواة الفردية والجماعية للمواطنين العرب في اسرائيل – تطرح سؤالين أساسيين. الأول هو اتجاه التغير فيما يتعلق برؤية الغالبية اليهودية نحو المواطنين العرب في اسرائيل والشعب الفلسطيني عموماً. أي، هل كان هناك أي تغيّر في توجههم نحو العرب؟ وإذا كان كذلك، في أي اتجاه تجري الأمور؟ هل هي نحو التقارب مع العرب ورغبة في التحرك نحوهم، أم أنها تصليب متزايد لموقف الأغلبية نحو المواطنين العرب في البلاد؟ الثاني: هل هناك تيارات مختلفة بين اليهود فيما يتعلق بالعرب والقضايا المرتبطة بهم؟ أي، هل يشكل اليهود في اسرائيل مجموعة متناغمة كلياً في نظرتهم للعرب.

فيما يتعلق بالسؤال الأول، تعطينا الأدبيات إجابتين متناقضتين. النموذج الذي يتخندق حول المفهوم المسيطر في العالم العربي، وبين الفلسطينيين وأجزاء من المجتمع العربي في اسرائيل[٣]، وفحواه أن اليهود يصلّبون موقفهم نحو المواطنين العرب ويظهرون مواقف متشنجة وتوجهات أصبحت أكثر تصلباً مع مرور الوقت. هذا النموذج تم التعبير عنه في أدبيات رصدها الباحث الفلسطيني خليل نخلة[٤] (١٩٧٨ ـ ١٩٨٢) الذي ادّعى أنه عبر السنوات أظهر اليهود مواقف متشددة نحو المواطنين العرب في اسرائيل وتبنوا وجهات نظر عنيدة لا تقبل التسوية في المسائل المتعلقة بالعرب، وتراثهم وممتلكاتهم وحقوقهم.

وخلافاً لنخلة، طوّر سامي سموحا (١٩٩٢) نموذج «القابلية للانفتاح» حيث يظهر اليهود توجهات تسوية متزايدة نحو العرب بمرور السنوات في المسائل المتعلقة بالتعايش مع العرب الإسرائيليين، مثل العلاقات الشخصية مع العرب، وحل للقضية الفلسطينية، والمساواة مع العرب، ويقول إن موقف اليهود يتسم بإرادة متزايدة للتحرك نحو العرب وحاجاتهم، متطلباتهم ومواقفهم.

أما بالنسبة للسؤال الثاني الذي يتعلق بوجود تيارات يهودية مختلفة في توجهها نحو العرب، فهناك نماذج ثلاثة. الأول، يقدمه نخلة (١٩٧٨) في معالجته لموقف اليسار الإسرائيلي نحو أول يوم للأرض العام ١٩٧٦، ويؤمن أن كل اليهود الإسرائيليين، ما عدا قلة قليلة من المجموعات ضد – الصهيونية، يظهرون ذات الموقف نحو المواطنين العرب في اسرائيل. وطبقاً لـ نخلة، حتى اليسار الصهيوني في اسرائيل ينسجم مع المواقف التي تشبه تلك التي تتخذها التيارات

مظاهرة المتدينين المتزمتين (الحريديم) في القدس من أجل إغلاق شارع في يوم السبت ١٩٩٦

السياسية ضمن الغالبية اليهودية والتي تتلخص برفض العرب، ودعم الاستيلاء على ممتلكاتهم لأهداف «يهودية»، وغياب الرغبة في التوجه نحوهم في مسألة المساواة بالغالبية اليهودية وتقبلهم كمواطنين متساوين[٦].

وطبقاً للنموذج الثاني الذي يمثله إيان لستيك في كتابه حول السياسة الإسرائيلية نحو العرب (١٩٨٠)[٧] فيمكن تقسيم اليهود إلى مجموعتين رئيسيتين – المؤيدون للجناح اليميني، والمؤيدون للجناح اليساري على الخارطة السياسية الإسرائيلية. أما بخصوص توجههم نحو المواطنين العرب في اسرائيل، فإن هذه المجموعات تتميز بحقيقة أن المؤيدين لليسار يؤمنون بمواقف تصالحية أكثر من مؤيدي اليمين. مثل هذا الاختلاف موجود، لكنه يفقد جدواه حين تكون المسألة لها علاقة بالرغبة بالاقتراب من العرب في اتجاه الإدارة المشتركة للبلاد. توجد الاختلافات حصرياً بالمسائل العملية فيما يتعلق بالاعتدال أو التصلب في سياق الإجماع العام بأن اسرائيل هي دولة يهودية وهي دولة اليهود ولا بد أن تضمن أوليّة يهودية.

النموذج الثالث الذي يقدمه سامي سموحا (١٩٨٩)[٨] يدعي أن الغالبية اليهودية تقع في أربع مجموعات متمايزة في مواقفها نحو العرب. أما التيار «التصالحي»، وهو الأكثر ليبرالية، فيدعم منح مواطنة كاملة للعرب ومساواتهم ودمجهم في المجتمع الإسرائيلي. لا يرى هذا التيار تعارضاً بين الصهيونية والديمقراطية، بل إنه يختار الديمقراطية إذا تناقضت مع الشخصية اليهودية – الصهيونية للدولة. الثاني، التيار «العملي» ويرغب بالمساواة للعرب لكنه يصر على حراسة المصالح الأمنية للدولة وشخصيتها اليهودية الصهيونية. هذا التيار يدعم مساواة أكبر للعرب، ويعارض نظاماً عسكرياً يسيطر عليهم، ويدعم الجهود لتقليص التباين الاجتماعي – الاقتصادي بين اليهود والعرب، ويعترفون أن الدولة لا تعمل ما فيه الكفاية لمصلحة العرب. أما التيار «المتشدد» فيعطي أولية للاحتياجات الأمنية للدولة وشخصيتها اليهودية والصهيونية، ويفضل هذه الشخصية للدولة على طبيعتها الديمقراطية، ويؤيد سيطرة متشددة على العرب. يؤمن أعضاء هذا التيار أن من الاستحالة الاعتماد على العرب، يشكون بأنهم (العرب) يشكلون تهديداً على أمن الدولة، ولا يعتقدون أن جسر الهوّة الاقتصادية بين اليهود والعرب يجب أن يكون هدفاً مركزياً للدولة. أخيراً، التيار «الحصريّ» يؤمن أن على العرب أن يقبلوا السيطرة اليهودية دون احتجاج أو أن يتركوا البلاد، ويرون في ذلك هدفاً يجب أن يكون طموح الدولة. وأعضاء هذا التيار لا يرغبون في قبول عربي في مركز سلطة عليهم في العمل ويؤمنون أن الدولة في حقيقة الأمر تعمل كثيراً من أجل العرب.

نموذج آخر تمثله حنّة هيرتسوغ (١٩٩٠) يقسّم اليهود إلى خمس مجموعات حسب نظرتهم إلى العرب. الأولى تتسم بقومية لا تعرف المرونة، وتدعم هوية إسرائيلية ذات سيطرة يهودية مقتصرة عليهم وتصر على المشاكل الأمنية الفريدة التي تبرر توجهاً متصلباً نحو العرب. إن الافتراض الأساسي لهذا التيار هو أن العرب في اسرائيل يتعاطفون مع العدو وسيبقون كذلك، ما يستلزم التعامل معهم على الدوام بشك وإبقاءهم تحت الضبط والسيطرة. هذا التيار يمثله بشكل رئيسي أولئك الذين يدعمون أحزاب الجناح اليميني. أما التيار القومي الليبرالي فيؤمن أن تعامل اليهود مع العرب يجب أن يكون براغماتياً من أجل تحييدهم كي لا يشكلوا مصدر تهديد أمني، ويجب تشجيعهم على إظهار الولاء في حده الأقصى للدولة. يؤمن

إن نسبة كبيرة من اليهود لا تفضل الدمج المؤسساتي للعرب، وتدعم الاستمرار في حصرية السيطرة اليهودية. في إحصائية ١٩٩٥، نسبة عالية من اليهود (٤٠,٥٪) عارضوا إدخال العرب في الأحزاب السياسية ضمن ائتلاف برلماني بمرتبة متساوية ومسؤولية كاملة في السياسة العامة.

أعضاء هذا التيار أن هناك عرباً «طيبين ومخلصين» يجب معاملتهم بشكل حسن، كما أن هناك عرباً «أشراراً ومعادين» يجب معاملتهم بالقبضة الحديدية.

إن التوجه الأساسي لمؤيدي هذا التيار مبنيّ على التقييم بأنه يمكن استغلال العرب إلى الحد الأقصى من الولاء نحو الدولة اليهودية. يمثل هذا التيار مؤيدو الليكود وبعض أنصار حزب العمل على الخارطة السياسية في اسرائيل. التيار الثالث هو تيار «الديمقراطية اليهودية» الذي يحاول الإجابة على قضية كيفية إعطاء العرب مساواة في الحد الأعلى دون المسّ بشخصية الدولة اليهودية – الصهيونية. يدعم هذا التيار قطاعات واسعة من حزب العمل. الرابع، هو «المساواة للجميع» الذي يفضل مساواة للعرب على أساس المواطنة المشتركة مع اليهود. ومن خلال التوكيد على طبيعة الدولة الديمقراطية المؤمنة بالمساواة، فإنهم يؤمنون أن المساواة تحظى بأولية في حالة التناقض بين اليهودية والديمقراطية. يمثل هذا التيار مؤيدو اليسار الصهيوني. أما التيار الخامس فهو تيار «لا يوجد مشكلة» الذي يؤمن بأنه لا بد من مساواة مطلقة بين اليهود والعرب، وأن الديمقراطية في كل الحالات تحظى بأفضلية على الصهيونية. وطبقاً لهذا التيار، فإن العرب مواطنون متساوون من كافة النواحي. من الناحية العملية، تمثل هذا التيار مجموعة صغيرة جداً لا–صهيونية أو ضد–صهيونية.

إن النقاش في أدبيات وتصنيفات المواقف اليهودية المختلفة نحو العرب يشكل الخلفية الأساسية لفهم التحليل التالي. نظريتي الأولى هي أن المهاجرين اليهود يمرون بمرحلة تجنيد تدفعهم نحو زيادة التزامهم نحو الدولة اليهودية الصهيونية وأهدافها. هذا التجنيد تم تنفيذه من خلال مجموعة أساليب قامت بها مؤسسات ما قبل قيام الدولة والاستقلال، واستمرت بعد قيام الدولة وأدواتها وحتى يومنا هذا[١٠]. نظريتي الثانية هي أن الغالبية اليهودية تظهر مستوى عالياً من الالتزام نحو الدولة اليهودية وأهدافها الصهيونية، تتبدى في تعابير مختلفة، وأن هذا الالتزام لم يخفت مع الوقت. نظريتي الثالثة هي أن هناك فروقات بين التيارات السياسية والأيديولوجية الأربعة فيما يتعلق بمستوى التزامها نحو الدولة الصهيونية الإثنية، ولكن ليس فيما يتعلق بالالتزام الحقيقي نحو الدولة.

في النقاش التالي سأعود إلى النظريتين الأوليين. أما الثالثة فقد ناقشها آخرون من أمثال سموحا وهيرتسوغ، ولذلك لن أعيد وجهة نظر مشابهة، وأفضل الإشارة فقط إلى أعمالهما في ذلك المجال[١١].

الالتزام اليهودي نحو شخصية الدولة الإثنية – الصهيونية والمواقف نحو الفلسطينيين في اسرائيل

يحمل اليهود قيماً إثنية ثابتة بشكل متطرف ويتقبلها الجميع تقريباً، في التحليل النهائي، لا يهتم اليهود بدولة محايدة، بل بدولة ملتزمة بهمومهم ومستعدة لخدمتهم على حساب مواطنيها الآخرين[١٢]. طبقاً للدراسة المسحيّة لسنة ١٩٩٥، فإن الغالبية اليهودية في اسرائيل تدعم الدولة الإثنية وسياستها نحو الأقلية الفلسطينية – العربية. يرى اليهود اسرائيل دولة يهودية وحتى دولة للشعب اليهودي؛ وكلهم تقريباً (٩٦,٤٪) يريدون المحافظة على الأغلبية اليهودية في البلاد. يريدون المحافظة على هذا الوضع، والفكرة العامة التي تقف وراءه وتقوية على كافة المستويات. إن التغير على مدى السنوات غير مطلق. كانت ثمة حالات مدّ وجزر في درجة التزام الأغلبية اليهودية نحو التجليات المختلفة لشخصية الدولة اليهودية (أنظر الجدول رقم ١٠).

حقاً، إنه من المنظور التاريخي، هناك هبوط طفيف في نسبة أولئك الذين يعرّفون اسرائيل على أنها وطن لليهود، لكن هذا التغير قليل وهامشي بحيث يصعب التحدث عنه كشيء جدي. واليوم، كما كان الأمر في الماضي، فإن الغالبية الساحقة من اليهود (٧٣,٤٪ حسب احصائية ١٩٨٨ و٧٢,١٪ حسب ١٩٩٥) تعتقد أن اسرائيل هي وطن اليهود حصراً. وحسب احصائية حديثة فإن النسبة ذاتها من اليهود في اسرائيل (٧٢٪) يتفقون مع تعريف للدولة حسب

القانون على أنها دولة اليهود، دون أن تضم المواطنين العرب في هذا التعريف. وأبدى ٢٧,٩٪ فقط رغبتهم في تأييد معادلة فحواها أن اسرائيل هي وطن مشترك لليهود والعرب.

جدول رقم (١): كيف يعرِّف اليهود اسرائيل

اسرائيل اليوم هي:	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٩٥
وطن اليهود	٧٣,٤	٧٧,٠٠	٧٦,٦	٧٢,١
الوطن المشترك لليهود والعرب	٢٦,٢	٢٢,٥	٢٢,٧	٢٧,٩
وطن العرب	٠,٣	٠,٥	١,٠٠	٠٠

إن التوجه نحو شخصية يهودية – صهيونية للدولة يؤشر إلى تمترس في مواقف غالبية اليهود في البلاد. قد يصح القول إن نسبة أولئك الذين يفضلون الزيادة في شخصية الدولة على أنها يهودية صهيونية قد انخفض عبر السنوات (من ٧٦٪ سنة ١٩٨٠ إلى ٥٩,١٪ سنة ١٩٩٥) لكنهم لا يتحركون إلى الجانب الآخر الذي يرغب في تعديل تلك الشخصية. بدلاً من ذلك، فقد تحولوا إلى دعم فكرة الإبقاء على الوضع كما هو (١٩,٤٪ في استبيان ١٩٨٠ و٣٥,٦٪ العام ١٩٩٥). ثمة تفسيران محتملان لهذه الحركة. الأول هو أن بعض اليهود أصبحوا أكثر اعتدالاً بشكل قليل ويعتقدون أن لا حاجة لتكثيف الشخصية اليهودية – الصهيونية للدولة. التفسير الثاني هو أن بعض اليهود يؤمنون أن الشخصية اليهودية – الصهيونية قوية بما فيه الكفاية ولا تحتاج إلى تعزيز. هذا التغير لا يشير إلى اعتدال في المبادئ التي تجسد فتحاً في رغبة اليهود في التسوية فيما يتعلق بالشخصية اليهودية – الصهيونية للدولة. إن نسبة أولئك الذين يدعمون فكرة تقليص الشخصية اليهودية – الصهيونية للدولة قد تقلصت في حقيقة الأمر بين العامين ١٩٨٥ و١٩٩٥. القانون الذي يعطي اليهود تفوقهم العددي ويسمح لهم، إضافة إلى أشياء أخرى، بالمحافظة على الطبيعة اليهودية – الصهيونية للدولة هو قانون العودة الذي يمنح كل يهودي في العالم حق الهجرة إلى اسرائيل والحصول على المواطنة الفورية جنباً إلى جنب مع اليهود الذين استقروا طويلاً في البلاد، لكنه لا يسمح بذلك لمواطنين آخرين، بما في ذلك العرب. ويدعم هذا القانون، حتى اليوم، غالبية اليهود (٦٨,١٪) من الذين يؤمنون أنه يجب المحافظة على حق العودة؛ ٣٪ من اليهود فقط يفضلون إبطاله.

جدول رقم (٢): موقف الغالبية اليهودية من الشخصية اليهودية – الصهيونية لإسرائيل

اليوم، اسرائيل داخل الخط الأخضر هي دولة يهودية صهيونية وأقلية عربية. ما هو رأيك بالشخصية اليهودية – الصهيونية للدولة؟

	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٥
يجب تقويتها	٧٦,٠٠	٦٢,٧	٥٩,١
يجب إبقاؤها كما هي	١٩,٤	٣١,٣	٣٥,٦
يجب تعديلها	٤,٦	٦,٠٠	٥,٤

أما فيما يتعلق بطبيعة الدولة كيهودية وديمقراطية، فإن معظم اليهود، حين يُطلب منهم الاختيار بين هاتين الصفتين، يفضلون اليهودية على الديمقراطية. لقد حافظ هذا التفضيل على ثباته مع مرور السنوات. أكثر من نصف اليهود يفضلون العيش في دولة يهودية غير ديمقراطية من العيش في دولة ديمقراطية ولكن غير يهودية. هذا التفضيل يتساوق مع موقف اليهود المشابه الذي يتعلق بدور الدولة في الصراعات بين المواطنين، آخذين بعين الاعتبار ولاءهم القومي – الإثني الخاص. إنهم يؤمنون أن على الدولة أن تعطي أفضلية لليهود على المواطنين العرب. ومعظم اليهود (ثلاثة أرباعهم) يدعمون حقيقة أن الدولة هي قوة تتدخل إلى جانب اليهود. وهذه الغالبية تؤمن أن على الدولة أن تفضل اليهود إلى درجة كبيرة إلى حد ما على الفلسطينيين العرب.

جدول رقم (٣): ماذا تفضل في حالة التعارض بين الشخصية الديمقراطية المساواتية، والشخصية اليهودية الصهيونية للدولة، وتكون مجبراً على الاختيار بينهما؟

	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٩٥
أفضّل بالتأكيد شخصيتها الديمقراطية المساواتية		٢٣,٠٠	١٨,٧	٢١,٩
أعتقد أنني أفضل شخصياً الديمقراطية المساواتية لكنني لست متأكداً	٤٢,٥	١٨,٦	٢٧,٢	٢٣,٨
أعتقد أنني أفضل شخصيتها اليهودية الصهيونية لكنني لست متأكداً		٢٧,٩	٣٦,٩	٢٤,٦
أفضل بالتأكيد شخصيتها اليهودية الصهيونية	٥٤,٥	٣,٥	١٧,٢	٢٩,٧

جدول رقم (٤): هل يتوجب على الدولة تقديم معاملة أفضلية لليهود أو العرب؟

	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٩٥
تفضيل مهم لليهود	٦٦,٦	٥٩,١	٤٧,٩	٤٥,٨
بعض التفضيل لليهود	١٩,٢	٢١,٧	٢٥,٩	٢٨,٣
لا تفضيل لأي من العرب أو اليهود	١٥,٧	١٨,٨	٢٥,٥	٢٥,٦
بعض التفضيل للعرب	٠,٣	٠,٤	٠,٧	٠,٢
تفضيل مهم للعرب	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,١

أما فيما يتعلق بالرموز والسيطرة اليهودية عليها، فإن معظم اليهود ليسوا على استعداد للقيام بأي تغيير بحيث يتم إدخال العرب وإعطاؤهم تمثيلاً على المستوى الرمزي. إن أغلبية عظمى (٩١,١٪ سنة ١٩٨٠ و٨٥,٦٪ حسب ١٩٩٥) تعارض أي تغيير على رموز الدولة مثل العلم والنشيد الوطني بحيث يتمكن العرب من التماثل معها والانخراط فيها. النسبة ذاتها (٨٥,٦٪ حسب ١٩٩٥) تعارض تعديل النشيد الوطني بحيث يقبله العرب. إن تلك رموزاً يهودية مشتقة من التراث اليهودي، ويعتبرها اليهود في اسرائيل خاصتهم ولا يرغبون في السماح للعرب بالتدخل في صياغتها.

إن نسبة كبيرة من اليهود لا تفضل الدمج المؤسساتي للعرب، وتدعم الاستمرار في حصرية السيطرة اليهودية. في إحصائية ١٩٩٥، نسبة عالية من اليهود (٤٠,٥٪) عارضوا إدخال العرب في الأحزاب السياسية ضمن ائتلاف برلماني بمرتبة متساوية ومسؤولية كاملة في السياسة العامة. مجموعة كبيرة أخرى (٣٨,٦٪) تقبل إدخال الأحزاب العربية في ائتلاف، ولكن بشروط معينة. ثلث اليهود تقريباً (٣٢,٢٪) يعتقدون أنه يجب استخدام اليهود فقط في الوزارات الحكومية، فيما ٢٧٪ يعتقدون أنه يجب استخدام اليهود والعرب، ولكن بأفضلية لليهود. ٢١,٨٪ يعتقدون أنه يجب استخدام اليهود والعرب بمساواة كاملة. ١٩٪ يدعمون استخدام اليهود والعرب في الخدمة المدنية بما يتناسب مع حجمهم في التعداد العام للسكان.

وطبقاً لإحصائية ١٩٩٥، فإن الكثير من اليهود يؤيدون سحب الصفة القانونية عن الأحزاب السياسية العربية. فنصف اليهود تقريباً (٤٥,٦٪) يؤيدون اعتبار الحزب الشيوعي خارجاً على القانون؛ ربع اليهود فقط (٢٥,٣٪) يعارضون ذلك (الآخرون لهم تحفظات حول الموضوع). يحدث ذلك رغم أن الحزب الشيوعي هو حزب مختلط من اليهود والعرب معروف باعتدال مواقفه، رغم أن معظم جسمه الانتخابي من العرب. وغالبية اليهود (٧٢,٢٪) لا يوافقون أو لا يميلون إلى الموافقة على دخول الحركة الإسلامية في اسرائيل، التي تمثل قطاعاً مهماً من العرب في البلاد، في انتخابات الكنيست. إضافة لذلك، فإن عدداً كبيراً من اليهود (٣٠,٩٪) يعتقدون أنه لا ينبغي للعرب أن يصوّتوا في انتخابات الكنيست. بصفة عامة، يمكن القول إن غالبية اليهود لا يشعرون بالسعادة لأن الأحزاب العربية التي تمثل المصالح العربية تشترك في انتخابات الكنيست. ثمة قطاعات واسعة من المجتمع الإسرائيلي تعتقد أن الكنيست مؤسسة يجب أن تضم الأحزاب اليهودية التي تمثل المصالح اليهودية فقط.

إن الفصل بين العرب واليهود كجزء من البناء الهيكلي الذي يبعد اليهود عن العرب ويسهل توجيه الفوائد نحو المواطنين اليهود، هو جزء من السياسة الإثنية. هذه السياسة تجد من يؤيدها لدى قطاع واسع من المجتمع اليهودي. فعلى المستوى الاجتماعي – الهيكلي، نسبة كبيرة من اليهود لا ترغب في العمل بقيادة مسؤول عربي. ولو أضفنا ذلك إلى اليهود الذين يفضلون مشرفاً يهودياً، لوجدنا أن هناك أغلبية يهودية تفضل العمل تحت قيادة يهودي بدلاً من عربي. هذا الموقف ينطبق أيضاً على الذين يعشون في أحياء منفصلة أو أحياء مختلطة.

جدول رقم ٥: هل أنت على استعداد للعمل تحت إمرة عربي؟

	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٩٥
نعم، بالتأكيد	٩,٢	٨,٩	٧,٥	١١,٠٠
نعم	٢٤,١	٢٢,٩	١٧,٨	١٩,٦
نعم، ولكنني أفضل يهودياً	٢٣,٣	٢٠,٨	١٩,٦	٢٥,٦
يهودياً فقط	٤٣,٠٠	٤٧,٤	٥٥,١	٤٣,٨

الجدول رقم ٦: هل أنت على استعداد للعيش في حي مختلط من اليهود والعرب؟

	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٥
نعم، بالتأكيد	٧,١	٧,٢	٧,١
نعم	١٦,٠٠	١٧,٤	١٣,٢
نعم، ولكنني أفضل اليهود	٢٢,٣	٢١,٦	٢٣,٤
مع اليهود فقط	٥٤,٦	٥٣,٧	٥٦,٤

من الناحية الثقافية، فإن غالبية اليهود يتمنون المحافظة على أولية الثقافة واللغة العبرية، وليسوا على استعداد لإدخال الثقافة العربية في صياغة الثقافة الإسرائيلية في مزيج ثقافي مع العرب. هناك نسبة عالية (٣٠,١٪) حسب استبيان ١٩٩٥، تؤمن أنه لا يجوز التعامل مع الثقافة العربية كجزء مهم من الثقافة في اسرائيل.

٣٩,٧٪ لديهم تحفظات حول معاملة الثقافة العربية كجزء مهم من الثقافة الوطنية. وأغلبية واضحة ٥٩,٩٪ يعارضون بث الأغاني العربية من محطة البث العبرية؛ ٧٠,٧٪ يعتقدون بأنه لا ينبغي أن يكون هناك متطلب قانوني لكتابة أسماء الشارع بالعربية على شارات الطرق إضافة إلى العبرية، رغم أن العربية هي من الناحية القانونية لغة رسمية في البلاد. قرابة ٤٨,٦٪ يعارضون أو يميلون لمعارضة إمكانية قيام اليهود والعرب في اسرائيل بخلق قيم وتقاليد مشتركة.

كذلك، رفض عدد من الساسة اليهود مؤخراً اشراك العرب في إسرائيل في القرارات الديمقراطية، مثل الاستفتاء حول انسحاب اسرائيلي من الجولان، الضفة الغربية، قطاع غزة، وحتى القدس الشرقية. يتم تقبل هذه الأفكار بين اليهود على أنها شرعيّة. فحسب احصائية ١٩٩٥، فإن غالبية اليهود (٥٩,٩٪) يوافقون أنه لا بد من غالبية يهودية لدى اتخاذ قرارات حول مستقبل الجولان والضفة الغربية وغزة؛ أي: لا ينبغي احتساب آراء الفلسطينيين العرب في هذه القرارات، لأنهم على استعداد مسبق لتسليم هذه المناطق للسوريين والفلسطينيين.

إن الشخصية الاثنية للدولة تجد دعماً كبيراً من قطاع واسع بين اليهود، إنهم يريدون الحفاظ على الوضع حيث يستثنى العرب من أي اعتبار. إن غالبية اليهود لا يدخلون العرب في تعريفهم لكلمة «إسرائيلي»؛ وتبعاً لاحصائية ١٩٩٥، فإن ٥١,٧٪ من اليهود يعتقدون أن صفة «اسرائيلي» تنطبق فقط على اليهود وليس على العرب. إن نسبة عالية منهم لا تشعر بالسعادة لمجرد وجود العرب، وعبّروا عن موقف يفضلون فيه البحث واستخدام كل فرصة لتشجيع المواطنين الفلسطينيين للهجرة كي يتقلص عددهم. وطبقاً لاحصائية ١٩٩٥

تظاهرة يهود حريديم في بروكلين – نيويورك: ليس للإسرائيليين حق في فلسطين

فإن غالبية اليهود (٥٣,١٪) يوافقون على زيادة التفتيش على العرب في إسرائيل؛ ٣٩,٤٪ يفضلون انتزاع الأراضي العربية داخل الخط الأخضر لاحتياجات التطوير اليهودي.

جدول رقم (٧) : هل تعتقد أن على الدولة أن تبحث عن، وتستخدم كل فرصة لتشجيع العرب الاسرائيليين على الهجرة من أجل تقليص عددهم في المجتمع؟

	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٩٥
نعم	٤٩,٥	٤٢,٤	٣٩,٩	٣٦,٧
لديّ تحفظات	٣١,٤	٣٣,٧	٣٦,٩	٣٥,٠
لا	١٩,١	٢٣,٩	٢٣,٢	٢٨,٣

إن اليهود يرفضون إمكانية بناء دولة ديمقراطية مُساواتية في إسرائيل. وطبقاً لاستفتاء ١٩٩٥، فإن غالبية ساحقة (٩١,١٪) لا توافق على تحويل اسرائيل إلى ديمقراطية اتحادية بدلاً من دولة يهودية ـ صهيونية، حيث يُعترف باليهود والعرب كمجموعات قومية متساوية ويتم تمثيلهم بالتناسب مع حجمهم السكاني، على أن يكونوا شركاء متساوين في ادارة البلاد. ونسبة أعلى من تلك (٩٥,٥٪) غير مستعدة لأن تصبح اسرائيل ديمقراطية ليبرالية، والتوقف عن كونها دولة يهودية صهيونية، والغاء اعترافها باليهود والعرب كمجموعات منفصلة، والسماح لهم التنافس بحرية، ومنح من يريدون العيش كجيران حق التزاوج.

إن اليهود راضون بالدولة الإثنية، ويرغبون في المحافظة على تلك الصفة، وربما تعزيزها، وتبعاً للمعلومات الواردة هنا، فإن الشعب الاسرائيلي يدعم دولة اثنية وسياستها نحو المواطنين العرب، الذين يعيشون وضعاً مأزوماً نتيجة لذلك[١٣]. إن الاكتشافات التي تم رصدها سابقاً تثبت أن عهد ما بعد الصهيونية يجب أن يلامس المجتمع اليهودي بكل ما يتعلّق بوضع الأقلية الفلسطينية في الدولة. وقد يكون صحيحاً أن هناك استعداداً بين اليهود للتحرك نحو الفلسطينيين في اسرائيل في القضايا ذات العلاقة بالمساواة الفردية والتحسينات المحلية في كثير من مجالات الحياة. من ناحية أخرى، فإن اليهود يعارضون بثبات وعناد في المسائل المرتبطة بالمساواة الجمعية للفلسطينيين في اسرائيل، وبطبيعة ومهمة الدولة اليهودية ـ الصهيونية.

٢ ـ الفلسطينيون في اسرائيل كمجموعة ضد ـ صهيونية

في سياق التحليل النموذجي للعلوم الاجتماعية في اسرائيل،

إن جدل ما بعد الصهيونية وجدوى استخلاصاته على المجتمع الاسرائيلي غاية في الأهمية بالنسبة لكل مكوّنات الهوية الاسرائيلية ومكانتها في المنطقة. إن الافتراض بأن المجتمع اليهودي الاسرائيلي يُطوّر هوية ما بعد صهيونيّة تدريجياً له أهميّة كبيرة لاحتمال اندماج اسرائيل في الشرق الأوسط والعالم العربي، وكذلك في الامكانيات المستقبلية لحل الصراع الاسرائيلي الفلسطيني.

يفترض الباحثون أن الأقلية الفلسطينية في اسرائيل قد مرّت بعملية تغيير متسارعة وعادية. أما الجدل فهو انه بعد حرب ١٩٤٨ وتجربة الصدمة الأولية لانهيار النظام الاجتماعي والسياسي للفلسطينيين، فإن الأقلية الفلسطينية بدأت تشق طريقاً طبيعياً في كل مجالات تطورها. لذلك فإنني أُسمي النموذج الأساسي للبحث حول تطور المواطنين العرب في إسرائيل «نموذج التطوّر الطبيعي».

حين يتعلق الأمر بالعلاقات مع اسرائيل كدولة، فإن الافتراض الأساسي لنموذج التطور الطبيعي هو أن الفلسطينيين في اسرائيل تقبّلوا وضعهم كأقلية قومية، والسعي إلى الاستمرار في العيش في إسرائيل دون المطالبة بحق تقرير المصير داخل الدولة ودون قطع علاقتهم معها. وأكثر من ذلك، يؤكد الكثير من الباحثين أن العرب يعترفون ويقبلون الوضع الراهن حيث هم أقلية في دولة يهودية ويهتمون بتحسين وضعهم كجزء من السياق الاسرائيلي القائم، حتى لو كان (هذا التحسّن) لا يقود إلى المساواة الكاملة. إن أفضل تعبير عن قبولهم لوضعهم كأقلية في الدولة اليهودية، طبقاً لهذا النموذج، هو عملية «الأسرلة». ان سموحا، على سبيل المثال، يناقش أنهم قد طوّروا هوية اسرائيلية قويّة وثابتة اضافة الى هويتهم الفلسطينية. وفيما يتعلق بعملية الأسرلة، يقول بعض الدارسين: إن تأثير المجتمع الاسرائيلي والتفاعل المتزايد معه سارع في دخول الأقلية الفلسطينية عملية تحديث متسارعة. هذه العملية تؤدي الى تبني قيم وتقاليد حداثية تختلف عن تلك السائدة في الماضي، كما تختلف عن تلك المقبولة في المجتمع العربي في أي مكان من العالم العربي. وفي مقال لاحق يقول سموحا: إن الفلسطينيين في اسرائيل يقبلون وضعهم الأقل شأناً في الدولة اليهودية ـ الصهيونية، ويتأقلمون مع ما يقدّمه اليهود، ويتنازلون عن حقوق أساسية قد يصل التعبير عنها الى انجاز مساواة كاملة وحقيقية للفلسطينيين في اسرائيل[١٤].

إن المعلومات التي جمعتها من خلال الاستفتاء العام حول التطلعات السياسية للفلسطينيين في اسرائيل، تتعارض مع افتراضات الأدبيات التي عرضتها سابقاً. وطبقاً لهذه المعلومات، فإن الفلسطينيين في اسرائيل يعبرون عن رغبة قوية للمساواة مع الأغلبية اليهودية، ويدعمون وجهة النظر ضد ـ الصهيونية، ويرفضون الشخصية الصهيونية للدولة[١٥].

إن الغالبية الساحقة للفلسطينيين في إسرائيل تريد مساواة كاملة بين اليهود والمواطنين العرب في البلاد، فيما يختار عدد قليل «مساواة كاملة تقريباً». نسبة قليلة جداً لا تأثير لها ترضى «بمساواة جزئية» أو تؤمن أن «المساواة ليست ضرورية». ما هو فحوى المساواة التي يريدها الفلسطينيون في إسرائيل؟ سأحاول الاجابة على ذلك فيما يلي:

الجدول رقم ٨ : درجة المساواة الملائمة بين اليهود والعرب في اسرائيل

في المجالات التالية (العينة من ٧٦٨ شخصاً)

مساواة تامة		مساواة تامة تقريباً	مساواة جزئية	المساواة غير ضرورية
الخدمات العامة	٨٥,٥٪	١٠,٨٪	٢,٨٪	٠,٩٪
الحصة في الموارد	٨٠,٣٪	١٤,٧٪	٣,٩٪	١,١٪
التمثيل السياسي	٦٩,٨٪	١٨,٩٪	٩,٥٪	١,٧٪
وظائف الخدمات المدنية	٧٦,١٪	١٦,٢٪	٦,٢٪	١,٥٪
المشاركة في الحكومة	٦٦,٥٪	٢٠,٤٪	١١,٩٪	١,٢٪
تعريف طبيعة الدولة	٦٠,٨٪	٢٤,٣٪	١٢,٢٪	٢,٦٪
تعريف أهداف الدولة	٦١,٤٪	٢١,٦٪	١٣,٧٪	٣,٣٪

يريد الفلسطينيون كما هو واضح تحقيق المساواة مع الأغلبية اليهودية. بالنسبة لمعظم الذين أجابوا على الأسئلة، فإنهم يريدون مساواة كاملة. ورداً على سؤال «كم من المهم تحقيق مساواة كاملة لتحسين الوضع الجمعي للفلسطينيين في اسرائيل؟» أجاب ٩٣,٨٪ ان ذلك «ضروري جداً» أو «ضروري». هذه المساواة تمّ التوكيد عليها

حين قمنا بتنظيم مناظرة حول عدّة مجالات يظهر فيها التباين بين العرب واليهود: الخدمات العامة، توزيع الثروات، الاستخدام في قطاع الخدمات المدنية، المشاركة في الحكومة، والمساواة في تحديد طبيعة وأهداف الدولة. (أنظر جدول رقم ٨).

إن الفلسطينيين في اسرائيل غير راضين عن ظروف حياتهم الجمعية ويريدون من الدولة أن تقدم لهم الخدمات بمساواة مع اليهود، وان تمنحهم حصصاً متساوية من الثروات، وتقدّم لهم خدمات عامة موازية، وتوزع المواقع الخدماتية المدنية على أساس عادل، وتسمح لهم بالمشاركة الكاملة في الائتلافات الحكومية والبرلمانية، وتمنحهم صوتاً موازياً في تحديد طبيعة الدولة وأهدافها. إنهم يرون أن على الدولة أن تخدم كل مواطنيها بمساواة. إن مطلبهم الجوهري هو أن تكون الدولة «دولة كل المواطنين» لا تُفضل جماعة من المواطنين (اليهود) على حساب غيرهم، إنهم يعبرون عن كل ذلك بمطلبهم تعديل شخصية الدولة.

إن المسائل المتعلقة مباشرة بشخصية الدولة تشير الى أن الفلسطينيين في اسرائيل يرفضون الشخصية اليهودية الصهيونية للدولة، والتي تظهر في التفضيل الواضح لليهود في كل المجالات المرتبطة بالدولة، مستقبلها، مجتمعها، ومواطنيها عموماً. الذين أجابوا على الاستبيان يعون حقيقة أن اسرائيل تخدم اليهود بشكل أساسي، وليس كل المواطنين، إن غالبية كبيرة (٦٦,٣٪) تؤمن أن «دولة إسرائيل، ومن خلال سياستها وأهدافها المعلنة «تظهر نفسها على أنها دولة لليهود». ٣٣,٧٪ فقط يعتقدون أن الأهداف والسياسة الواضحة للدولة تشير الى أنها «دولة يشترك فيها المواطنون اليهود والعرب في إسرائيل».

كيف يريد العرب تحويل طبيعة الدولة؟ كما أوضحنا، انهم يعتقدون أن عليهم تحقيق المساواة، ويرون أن الإشكالية التي تجعل الأمر مستحيلاً هو طبيعة الدولة اليهودية الصهيونية. ورغم أنهم ينقسمون في آرائهم حول حق اسرائيل في الوجود كدولة يهودية صهيونية، يقول ٤٨,٢٪ إنهم يوافقون ان «اسرائيل ليس لها حق في ذلك».

ولدى الاجابة على سؤال آخر، فإن الغالبية الساحقة (٨٦,٤٪) يدعمون محو تلك الشخصية. إن معظمهم يرى (٥٨,٦٪) انه ليس من حق الدولة التدخل للمحافظة «على الأغلبية اليهودية». إن لذلك معنى مزدوجاً. الأول، انهم لا يعتقدون ان على الدولة التدخل للمحافظة على أغلبية يهودية، أي، لا يتوجب عليها تشجيع الهجرة اليهودية (إلى البلاد). ومن بين أشياء أخرى، فإن ذلك يعني إلغاء حق العودة الذي ينطبق فقط على اليهود، وهو غاية لنشاط الدولة في اسرائيل والخارج، التي تشجع الهجرة اليهودية. الثاني، لا يجوز أن يتم القيام بأي شيء يعيق أو يوقف سيرورة يصبح عبرها المواطنون الفلسطينيون في اسرائيل، أو أية مجموعة أخرى، أغلبية في الدولة، أي أن الدولة لا يجب أن تكون اثنية، ووكالة لمصلحة مجموعة اثنية خاصة بين مواطنيها. بالممارسة، ذلك يعني محو الطابع الإثني - القومي عن الدولة، وتحولها الى دولة مدنية ذات توجه ليبرالي نحو المواطنة والمواطنين. وطبقاً لمعلومات مسحية، فإن غالبية الفلسطينيين في اسرائيل (٨٩,٩٪) يعتقدون أن من المهم تغيير الطبيعة الحاليّة للدولة، وتبني طبيعة مختلفة. إن تعريفهم المفضل هو «دولة لمواطنيها من اليهود والعرب في اسرائيل» (٦٦,٥٪).

جدول رقم (٩)

على اسرائيل أن تكون : (العينة = ٧٢٨ فرداً)

١ - دولة للشعب اليهودي فقط	٢,٦٪
٢ - دولة للشعب اليهودي ومواطنيها العرب	١٧,٢٪
٣ - دولة المواطنين العرب في اسرائيل واليهود	٦٦,٥٪
٤ - دولة المواطنين العرب في اسرائيل واليهود والفلسطينيين في كل مكان	١١,٩٪
٥ - أخرى	١,٦٪

٣ - استخلاصات : جدل ما بعد الصهيونية وأهميته للفلسطينيين في اسرائيل

إن جدل ما بعد الصهيونية وجدوى استخلاصاته على المجتمع الاسرائيلي غاية في الأهمية بالنسبة لكل مكوّنات الهوية الاسرائيلية ومكانتها في المنطقة. إن الافتراض بأن المجتمع اليهودي الاسرائيلي يُطوّر هوية ما بعد صهيونيّة تدريجياً له أهميّة كبيرة لاحتمال اندماج اسرائيل في الشرق الأوسط والعالم العربي، وكذلك في الامكانيات المستقبلية لحل الصراع الاسرائيلي الفلسطيني. إن الافتراضات الكامنة في الجدل لما بعد الصهيونية لها أيضاً أهمية حاسمة على القضايا الاسرائيلية الداخلية في الاقتصاد، والسياسة، وعلاقات الدولة بالمجتمع، وغير ذلك. على

وجه الخصوص، يترافق الجدل مع علاقات نفوذ بين الجماعات التي تكوّن السكان اليهود اضافة الى العلاقات بين هذه المجموعة، وهي كل متعدد، مع المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.

قد يتوقع المرء أن يترافق عصر ما بعد الصهيونية مع تغييرات بعيدة المدى في موقف الأغلبية اليهودية والدولة نحو الأقلية الفلسطينية في اسرائيل، حيث يقودهم ذلك الى مزيد من التسامح وتعزيز سياسات مساواتية بخصوص المواطنين الفلسطينيين. في هذه الحالة، فإن وضع الفلسطينيين في المجتمع الاسرائيلي سوف يتغير جذرياً، وستكون الدولة مهتمة بآليات المساواة وربما العمل الايجابي نحو الأقلية الفلسطينية. (الدولة) ستعترف باسمها وباسم الاغلبية اليهودية بالظلم التاريخي الذي وقع على الفلسطينيين وأولئك الذين مكثوا ضمن حدود الدولة بعد حرب ١٩٤٨. والأرض التي تمّ انتزاعها دون حق ستعود إلى المواطنين الفلسطينيين. أما وضع التمييز فسوف يزول وتحل محلّه سياسة المساواة. كذلك، سيتم تشكيل هوية اسرائيلية موحدة. دولة ليبرالية ديمقراطية أو اتحادية ستحل محل التيار الإثني السائد اليوم. (١٦)

من ناحية أخرى، يمكن للمرء أن يفترض أن الفلسطينيين في اسرائيل سيشعرون كمواطنين أحرار في دولة اسرائيل، وبذلك يندمجون في سيرورتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بطريقة طبيعية، وليس كما يحدث اليوم، بأسلوب يعبّر عن أزمة.(١٧) إن تطوير هوية اسرائيلية مشتركة سوف يؤدي الى تغييرات على المدى البعيد في مكونات الهوية بين الفلسطينيين في اسرائيل وفي معنى هذه المكونات.

إن الاكتشافات التي تم عرضها وتحليلها في هذا البحث تثبت بوضوح ان اليهود يحملون توجهات إثنية فوقية، وصهيونية، ويرفضون أية امكانية للتسوية فيما يتعلق بطبيعة الدولة. ليس من شك أن التعديلات التي يجب أن تحدث على مواقفهم نحو الفلسطينيين في اسرائيل لا تتحقق. ليس من بوادر في الأفق تشير الى أن اليهود راغبون في تعديل توجهاتهم في أي وقت في المستقبل القريب. من ناحية أخرى، فإن الفلسطينيين في اسرائيل، يحافظون على مواقف ضد ـ صهيونية ترفض طبيعة وأهداف اسرائيل كما تعبر عنها اليوم السياسة الرسمية، رغم أنهم يقبلون مواطنتهم الاسرائيلية.

وعلى عكس التوقعات التي يمكن اشتقاقها من جدل ما بعد الصهيونية، فإن هذه المواقف لا تستدعي القبول وتطوير هويّة مشتركة، بل ظهور مواجهات حادة وعنيفة بين الأغلبية اليهودية، والأقلية الفلسطينية التي لن توافق بعد اليوم على التمييز ضدها، وسوف تطمح إلى تحقيق المساواة في الدولة وتطوّر أساليبَ لمواجهة الشخصيّة اليهودية الصهيونية للدولة وطريقة تعبيرها التي تتميز بالتمييز.

الهوامش :

١. قام المؤرخون والباحثون الفلسطينيون بتوثيق وعرض معظم اكتشافات «المؤرخين الجدد» قبل فترة طويلة من نشر نتائج أبحاثهم.

٢. أسعد غانم (١٩٩٨) «الدولة والأقلية في اسرائيل: حالة الدولة الإثنية ومأزق الأقلية».

٣. من بين المواطنين العرب في اسرائيل يمثل هذا المدخل «حركة أبناء البلد» وهي جماعة ماركسية تنادي باقامة دولة فلسطينية ديمقراطية علمانية في فلسطين التاريخية.

٤. خليل نخلة (١٩٧٨) «اليسار الصهيوني الاسرائيلي» ويوم الأرض في مجلة الدراسات الفلسطينية ٢/٧: ٨٨ – ١٠٠.

٥. سامي سموحا (١٩٩٢) «العرب واليهود في اسرائيل» مجلد ٢، ويست فيوبرس، بولدر ولندن.

٦. نخلة ١٩٧٨.

٧. إيان لستيك (١٩٨٠) «العرب في الدولة اليهودية: سيطرة اسرائيل على أقلية قومية» أوستن، تكساس: مطبعة جامعة تكساس.

٨. سامي سموحا (١٩٨٩) «نماذج شخصية للمواقف اليهودية نحو الأقلية العربية في إسرائيل»، دراسات آسيوية وافريقية ٢٤,١٣ – ٣ (تشرين الثاني) ١٥٥ – ١٨٢.

٩. حنه هيرتسوغ (١٩٩٠) «الحق الذي لا بدّ من ادخاله: العلاقات اليهودية. العربية الاسرائيلية»، ورقة نقاش رقم ٣ – ٩٠، جامعة تل أبيب..

١٠. تستخدم طرق كثيرة لتجنيد اليهود من أجل تقوية القيم الصهيونية الثابتة، تعمل عبر عدة قنوات وخطط من بينها الدعاية الإعلامية قبل وبعد القدوم إلى البلاد، والتعليم الرسمي وغير الرسمي، وغيرها.

١١ ـ سموحا (١٩٨٩) (١٩٩٢)؛ هيرتسوغ (١٩٩٠).

١٢ ـ المعلومات مأخوذة من استبيانات الرأي العام لعينات ممثلة ليهود وعرب، سن ١٨ سنة وما فوق:

السنة	العينة اليهودية	العينة العربية
١٩٨٠	١٢٦٧	١١٤٠
١٩٨٥	١٢,٥	١٢٠٣
١٩٨٨	١٢٠٩	١٢٠٠
١٩٩٥	١٢٠٠	١٢٠٢

وأشرف على الاستبيانات للأعوام ١٩٨٠، ١٩٨٥، ١٩٨٨،

البروفيسور سامي سموحا من دائرة العلوم الاجتماعية والانثروبولوجيا في جامعة حيفا.

أما استبيان ١٩٩٥ فكان تحت اشراف البروفيسور سموحا ود. اسعد غانم من دائرة العلوم السياسية في جامعة حيفا.

١٣ ـ أنظر روحانا وغانم ١٩٩٨.

١٤ ـ لمزيد من المعلومات أنظر روحانا، نديم وأسعد غانم (١٩٩٨)؛ وروحانا نديم ١٩٩٧ «هويات في صراع: مواطنون عرب في دولة يهودية إثنيّة» نيوهاڤن : مطبعة جامعة ييل.

١٥ ـ المعلومات الاحصائية المعروضة جمعت أثناء استبيان أشرفت عليه كجزء من بحث لرسالة الدكتوراه في جامعة حيفا.

١٦ ـ انظر لازاكي لازار وأسعد غانم وايلان بابي (١٩٩٩) من أجل الاحتمالات المستقبلية للتطور، «الخيارات النظرية لمستقبل العرب في اسرائيل» جيفعات حبيبا، معهد أبحاث السلام.

١٧ ـ انظر روحانا وغانم (١٩٩٨).

صدر عن «مدار» في «سلسلة أوراق إسرائيلية»

آذار ٢٠٠١

حزيران ٢٠٠١